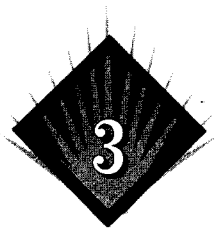

تعليقات على طابور خامس جديد: عنصرية معاداة العرب في الجامعة الأمريكية

سيتركز هذا الفصل على عنصرية معاداة العرب في الجامعة. بقدرٍ أكبر من التحديد، سأركز على الدور الذي يلعبه المحافظون الجدد فيما تكثر الإشارة إليها بوصفها "الحروب الثقافية" أو "حروب البي سي PC" في الجامعات الأمريكية. عموماً درج الباحثون وغيرهم من المعلقين الثقافيين - بحماقة، حسب ما أرى - على إغفال الطريقة التي يعتمدها المحافظون الجدد في التماس عنصرية معاداة العرب نقطة تقاطع لسائر أنماط القيود المقترحة على الحرية الأكاديمية أو للضغط على إداريي الجامعات لدفعهم إلى استخدام أساتذة محافظين مستعدين لتطبيق مقررات وطنية متشددة. إذا كنا نريد أن نحيط إحاطة كاملة بدقائق الجدل الدائر حول التأثير السياسي في الجامعات وداخلها، فإن علينا أن نقوِّم مدى طغيان نمطيات العرب والمسلمين ليس لتوجيه جل الهجمات على الجامعات بوصفها بؤر ثورية لا رجاء فيها وحسب، بل ولتشكيل أكثر صيغ العنصرية شيوعاً وصراحةً في الولايات المتحدة اليوم. أجدني شديد الاهتمام بالافتراضات التي يستند إليها

المحافظون الجدد في الازدراء والتشهير بالأكاديميين الذين يتجرؤون على النظر إلى العرب (الفلسطينيين خصوصاً) بوصفهم بشراً مئة بالمئة ذوي تاريخ مشروع؛ إنها افتراضات ترى العرب، حتماً، منبع شقائهم الخاص. أخيراً سأحاول تقديم بعض الملاحظات عن نوعية الخطاب الذي يؤسس لعنصرية معاداة العرب ثم أشرح السبب الكامن وراء ضرورة مسارعة أصحاب الضمير من الباحثين إلى العمل الجاد والدؤوب لتغيير، بل لاجتثاث، وهذا أفضل - الثقافة الفكرية التي تسمح لعنصرية معاداة العرب بالازدهار (والتي كثيراً ما توفر لعنصريي معاداة العرب، في الحقيقة، منابر ممتازة لنشر سمومهم).

جدير بالملاحظة هنا أنني لا أحصر عبارة **المحافظين الجدد** بجيش من المستشارين وأمناء السر في إدارة بوش الثاني؛ أستخدمها لوصف الأسرة الموسعة لحشد الباحثين والمحللين السياسيين الذين يبدون أكثر اهتماماً باستعمار العالم العربي، بجعل "الاستباق" عقيدة سياسية معتمدة، وبتعمية احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، من مساءلة مدى صحة التدخل فيما وراء البحار. هذه الأسرة، أكثر من أي جهة أخرى، تشكل التهديد الأكبر لبيئات العمل المبرأة من الحقد في الجامعات الأمريكية.

الرثاء حول نار بعر الإبل

أولئك الذين يصدقون أن العنصرية بعيدة إلى حدٍّ كبير عن المجتمع الأمريكي الحديث - فيما عدا ربما بعض الحوادث المتفرقة التي ينفذها مختلون عقلياً. غارقون، بالطبع، في نعمة الخطأ.

فالعنصرية لم تزدد إلا رسوخاً وتجذراً في طول الولايات المتحدة وعرضها منذ استئصالها المفترض مع توقف حركة الحقوق المدنية. لا يتعين على المرء أن يذهب بعيداً حتى التخوم كي يمسك بها. فكما يلاحظ ما يكل بيروب، ثمة عناوين تحتل المراتب الأولى في قوائم الكتب الأكثر رواجاً مثل **نهاية العنصرية** تأليف دينش داسوزا، زاخرة بـ "توصيات سياسية وتخطيطية يمينية متطرفة بل وحتى فاشية"[1]. من وجهة نظر أولئك الذين يطرحون التوصيات السياسية الفاشية، من غير المفيد تشجيع الحكومة فرض القيود على الحوارات الأكاديمية دون التذكير المتكرر بوقاحة الأقلية وصفقاتها، لأن المحافظين الجدد يسوقون عنصريتها بوصفها بديلاً مسؤولاً من الدعاية المعادية لأمريكا. لعل الأهم هو أن ليس ثمة أي مجال لتسويق إمبريالية ما وراء البحار التي هي الشغل الشاغل للمحافظين الجدد على ما يبدو، دون إضفاء الصفة المؤسساتية على هذه العنصرية.

مؤسف حقاً أن يكون العرب متناغمين تناغماً رائعاً مع هذه المعادلة. فبما أن العرب تولوا تنظيم الهجمات في 9/11، صار باستطاعة المحافظين الجدد استغلال الفرصة لأَبْلَسَة هؤلاء العرب ومن ثم المبادرة إلى توظيف تلك الأبلسة لتسويغ المزيد من التدخل الأمريكي في الشرق الأدنى. ومع أن الاستهزاء الصريح بأكثرية الأقليات (رغم استمرار تكرره) بات مرفوضاً أو خطراً مهنياً، فإن الكلام عن العرب بأبشع اللغات وأكثرها تحقيراً وإثارةً للأحقاد يُعد مقبولاً تماماً. فمثل هذا الكلام نادراً ما يثير الغضب خارج دائرة الجالية العربية الأمريكية وحفنة من المجموعات اليسارية المؤيدة.

وبالفعل فإن الكلام البذيء عن العرب كثيراً ما يقابَل بالتصفيق والاستحسان بل والترقية كما حصل في مثال دانييل بايبس الذي عُين في معهد الولايات المتحدة للسلم.

تعالوا ننظر للحظة إلى بايبس لنرى كيف تعمل عنصرية معاداة العرب. مع أن وسائل الإعلام التعاونية تتحدث عن بايبس بوصفه مثقفاً مهماً ومسؤولاً، فإنه لم يحافظ على وظيفته إلا من خلال خلق الخوف والرهاب المرضي. أطلق في 2002 رابطة العين الساهرة في المدن الجامعية، جماعة تتولى مراقبة النشاط "المعادي لإسرائيل" المزعوم في المدن الجامعية. تقوم الرابطة بتعقب ونقد الكلام والمحاضرات والدروس التربوية داخل قاعات الصفوف للأكاديميين والتشهير بالأساتذة التي يتجاوزون الخطوط الحمراء. باحثون من اليمين، الوسط، واليسار انتقدوا المشروع، عادّينه تهديداً جدياً لا لحرية الكلام والحريات المدنية وحسب، بل ولسلوك الصف الدراسي وقابلية الطلاب للتعلم في جو بريء من التوتر السياسي. إذا كانت لعين المدينة الجامعية الساهرة فرصتها فذلك يعني أن القيود المفروضة على الكلام الأكاديمي من قبل المصالح السياسية في أجزاء من العالم العربي، أمريكا اللاتينية، وأفريقيا باتت منتشرة في الحياة الأكاديمية الأمريكية، وهي ظاهرة معادية لرسالة التعليم الأمريكي المعلنة. غير أن فلاسفة من جاك دريدا إلى نعوم تشومسكي اتفقوا على أن التعليم الأمريكي دائب في الخفاء على تعزيز وإعادة خلق جملة قيم الولايات المتحدة السائدة، مؤدياً بذلك إحدى وظائف الحكومة الضرورية، وظيفة الحفاظ على مصالح الأقوى، الكتلة السكانية الأكثر حسماً بالنسبة إلى أي

حكومة، عبر إقناع المواطنين بأن مصالح الأقوياء العليا هي نفسها مصالح الأمة. لا غرابة، إذن، أن يكون بايبس قادراً مرة بعد أخرى على الشهادة في واشنطن حول الاستنتاجات التي توصلت إليها عينه الجامعية الساهرة؛ وهدفه الرئيس هو الإجهاز على البند السادس الذي يقضي بتمويل الدراسات الشرق أوسطية. كثيراً ما يلوذ بنبرة عدوانية لخدمة برنامجه. في مواجهة اتهامات بأنه يدعم تشكيل لجنة حكومية تشرف على الدراسات الشرق أوسطية، انكفأ بايبس، زاعماً أن من شأن حرمان الدراسات الشرق أوسطية من التمويل أن يكون حلاً أفضل. وقد هدد قائلاً: "سيدرك خصومي ما يمكن أن يحصل حين أبادر فعلاً إلى "الضغط الفعال" لدفع الكونغرس إلى اعتماد تدبير ما"[2].

عموماً، يشي بايبس بنزوع لافت إلى التنميط والتعميم[3]. فهو يرى جل المسلمين متواطئين مع الإرهاب وتهديداً للقيم الأمريكية، الثقافية منها والسياسية (هنا شَمَلَتُ الجالية العربية الأمريكية في دائرة إسلامية أوسع التماساً للوضوح). ولتجنب تهمة العنصرية الحتمية، يسارع بايبس إلى رسم خط فاصل بين من يطلق عليهم اسم "مسلمين معتدلين" و"إسلاميين". يبدو أنه خط مرسوم بعناية، إلا أن بايبس يعدّ أي مسلم منتقد للسياسية الأمريكية إسلامياً وبالتالي مصدر تهديد لأمن أمريكا. وتبعاً لبايبس فإن جميع الإسلاميين - أي جميع المسلمين، لأن تهمة الحركة الإسلامية تطال الجميع عدا المسلمين الصامتين الخانعين - غير جديرين بالثقة ولابد من إخضاعهم لمعاينة خاصة بما فيه، ولكن دون اقتصار على، التصنيف العرقي. يزعم بايبس أن العرب

والمسلمين الأمريكيين يقدمون صورة معتدلة عن أنفسهم أمام الملأ غير أنهم يتآمرون في الخفاء لقلب الولايات المتحدة إلى جمهورية إسلامية ولتدمير أسس البلاد الحقوقية والاجتماعية. في موقعه على الشبكة، مثلاً، يسارع بايبس إلى شجب أحد أقسام موقع وزارة الخارجية لأنه يطري "حياة المسلمين في أمريكا"، فيكتب: "من الصعب كسب حرب، أي حرب، كما تعلم، حين تكون وزارة الخارجية عاكفة، علناً، على دعم عملاء العدو"[4]. وهنا فإن بايبس يزعم أن جميع المسلمين الأجانب أعداء للولايات المتحدة ويوظف هذا التعميم أساساً لخطاب أكثر إلحاحاً: جميع مسلمي أمريكا، وهم عنيفون بالفطرة مثل أشقائهم فيما وراء البحار، أعداء، بالمثل، للولايات المتحدة. من الواضح أن بايبس الذي يسخر من "الذهنية التآمرية" لدينا نحن العرب، يقوم هو نفسه بالترويج للنمط عينه من النظريات التآمرية التي يسخر منها في غير مكان حين يتصور أن العرب هم عرابوها. (يتساءل معلق سان **فرانسسكو كرونكل** فلاي كرشنر ساخراً، ولكن بجدارة، عن مصدر قناعة بايبس بأن جميع الإسلاميين يسعون إلى "أسلمة أمريكا" :"أين عثر على تلك الوثيقة الزائفة التي تحمل عنوان بروتوكولات حكماء مكة؟")[5].

لا يمكن النظر إلى بايبس، بأي حال، على أنه صليبي معزول. إنه طرف في شبكة معلقين وباحثين (أطلق عليها حامد دَبَشي اسم "أكاديميين فاشلين") دائبين على نشر صور نمطية مدمرة عن العرب خدمة للحركية السياسية. وهذه الشبكة تضم عدداً من موظفي الحكومة البارزين. فحين أقدم المدعي العام السابق جون آشكروفت، مثلاً، في 2002 على قول إن "الإسلام دين يطالبك الله

بموجبه بأن ترسل ابنك إلى الموت من أجله"، لم يبادر إلى الاعتذار، كما لم يشجعه الرئيس بوش على مثل هذا الاعتذار. ربما تفوق النائب الجمهوري اللوس أنجلوسي السابق جون كوكسي على الجميع في ميدان البلاهة حين أعلن: "إذا رأيت شخصاً قادماً وقد لَفَّ رأسه بمنديل وأحاط المنديل بشريط يعلن تطرفه، فإن عليك أن تزيحه من الطريق"[6]. وما العواقب التي ترتبت على تعليق كوكسي؟ مجرد اعتذار غير جدي "فبركه" محامٍ لم يلفت أي نظر. لا شيء، بعبارةٍ أخرى. كذلك نجد وسائل الإعلام الجماهيري زاخرة هي الأخرى بإفرازات عنصرية معاداة العرب. لعل أسوأ الأمثلة هو ذلك الصادر عن كبير كتاب **تالاهاسه ديموكرات**، بل كوترل، الذي أعلن في رسالة إلكترونية: "ما من دولة عربية، سوى الأردن ومصر، أبرمت معاهدة سلام مع إسرائيل. منذ 54 سنة وهي تحاول الإجهاز عليها. يمكنها الكف عن المحاولة. يستطيع العرب أن يتحلقوا حول نار بعر الإبل ويواصلوا الغمغمة متذمرين، أو يمكنهم أن يسجدوا خمس مرات في اليوم مصلين التماساً للخلاص؛ ذلك شأنهم... لا يهمني قيد شعرة إذا قتلت إسرائيل بضعة أشخاص نتيجة جانبية للدفاع عن النفس. ليكن!"[7]. وبعد قيام بعض الجماعات الإسلامية، العربية الأمريكية، والتقدمية بحملة دعت **الديموكرات** إلى الاعتذار، رد رئيس التحرير دوغ مارليت مباشرةً بمقالةٍ تحت عنوان: "أيُّ اعتذار ليس وارداً". (لاحقاً قامت الصحيفة بنشر اعتذار).

ليست هذه إلا غيضاً من فيض أمثلة العنصرية المعادية للعرب بين صفوف الباحثين من المحافظين الجدد، وسائل الإعلام

التعاونية، وموظفي الحكومة. مما يدعو للأسى أن المرء يستطيع أن يملأ مجلداً كاملاً بأمثلة عنصرية معاداة العرب لدى التيار الرئيس بعد 9/11. كما يستطيع، بالمناسبة، أن يملأ مجلداً آخر بأمثلة عنصرية معاداة العرب لدى التيار الرئيس قبل 9/11. وهذه الحقيقة تشير إلى أن 9/11 لم تُحْدث أي تغيير حاسم في جوهر عنصرية معاداة العرب؛ تمخض فقط عن أسلوب التعبير عن عنصرية معاداة العرب. بمعنى أن 9/11 وفَّر نوعاً من الغطاء الشرعي لعنصريي العداء للعرب الذين كانوا، قبله، هامشيين - أو، أقله، مجابَهين، إن لم يكونوا هامشيين - وأتاح للعدد الكبير من الأمريكيين الذين يكرهون العرب فرصة التعبير عن كرههم في أمكنة العمل، في الرسائل الموجهة إلى رؤساء التحرير، في حفلات العشاء، وما إلى كل ذلك، دون أدنى خوف من العقاب أو رد الفعل السلبي.

ضرورة الكلام

العرب لا يتكلمون، أو ليس مسموحاً لهم أن يتكلموا، كتابة أو عبر وسائل الإعلام أغلب الأحيان. من المألوف أن ألتقط نقاشاً حول العرب في الراديو أو التلفزيون، يكون فيه المتحاورون، سواء أكان البرنامج وسطياً أم تقدمياً، من غير العرب. هذا وضع مرعب لعدد من الأسباب. أولاً وقبل كل شيء، يسهم، مباشرةً ومداورةً، في البيئة التي تزدهر فيها عنصرية معاداة العرب لأنه يقوي ثقافة تدفع العرب غير الخانعين إلى العزوف عن التعبير عن مشاعرهم أو تمنعهم من ذلك. لذا نجد أن البرامج حتى التقدمية تسيء دون

قصد إلى الجالية التي يدّعون محاولة مساعدتها، حين تستضيف غير العرب لمناقشة السياسيات والثقافات العربية. لا يعني هذا أن للعرب، وحدهم، إذا استخدمنا اعتقاداً قومياً سائداً لدى كثيرين في جاليات الأقلية، الحق في تمثيل أنفسهم. آمل، بالأحرى، أن أرى أسلوباً أشمل للمناقشة لدى وسائل الإعلام التعاونية وغير الربحية عند طرح موضوعات عن الشرق الأدنى، أمريكا العربية، الحريات المدنية، الهجرة، والإرهاب. ببساطة، ليس العرب، شأنهم شأن الجاليات الأخرى من الأقليات أو غير الغربيين، بحاجة إلى التعاطف أو الرَّمْنَسة، إذا صح التعبير. لسنا أيضاً بحاجة إلى أي طمأنة من جانب غير العرب إلى أننا مرحَّب بنا في الولايات المتحدة، الأمر الذي يتجاوز قليلاً، كما يرى يورغن هابرماس في كتاب **الفلسفة زمن الإرهاب**، حدود تعزيز موقعنا بوصفنا آخرين مقبولين قسراً[8]. فبدلاً من ذلك الذي يطلق عليه هابربرماس اسم "فعل التحمل"، يحتاج العرب إلى حلول قابلة للحياة، واقعية، وعضوية للعنصرية الواقعية جداً التي تهدد سلامتنا، حرياتنا المدنية، حقوقنا القانونية، واستقلاليتنا الفكرية.

متنبه أنا إلى أن الفقرة السابقة تبدو دفاعية بل وحتى عدوانية. إن الصفة الدفاعية تنشأ عن سبب محدد. في الأشهر الستة التي أعقبت 9/11، تحدثت التقارير عما يزيد على 600 حادث عنيف موجه ضد عرب أمريكيين. تحدثت التقارير أيضاً عن مئات الحالات المنطوية على قضايا قانونية. طلاب في المدارس والجامعات أبلغوا عن 45 حالة مضايقة من قبل مدرسين ومدراء ومجالس إدارة. خلال الفترة نفسها قُتل بقال يمني يدعى عبده

علي أحمد رمياً بالرصاص في بقالته بريدلي الكاليفورنية، كما أصيب رين سعيد أحمد من فرسنو بالرصاص وقُتل وهو في العمل. في كليفلاند جرى اقتحام مدخل أكبر مساجد أوهايو بسيارة فورد موستانغ مما أحدث أضراراً قُدرت بـ 100000 دولار[9]. ما يزيد على 20 أمريكي عربي قُتلوا في حوادث وُصفت بـ "جرائم كراهية" منذ 9/11، وتعرض ما يزيد على 50 مسجداً لنوع آخر من أنواع الضرر. حسب تقرير نشرته كير CAIR في أيار/مايو 2005 "قفز عدد جرائم التحامل وانتهاكات حقوق الإنسان المبلَّغ عنها والمرتكبة بحق مسلمين في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوياته في العام الماضي منذ ما بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 الإرهابية". تتحدث **الأسوشيتد برس** عن أن "الوكالة أحصت 1522 حادثة أبلغ فيها مسلمون عن تعرض حقوقهم المدنية للانتهاك سنة 2004، بزيادة 49 بالمئة على سنة 2003. 141 حادثة أخرى من حوادث جرائم التحامل المشبوهة تأكدت ضد مسلمين بزيادة 52 بالمئة"[10].

إضافةً إلى ما لا يُحْصَر عَدُّه من أمثلةالمضايقة الشخصية، جرى استدعاء آلاف من الشباب العربي إلى مكاتب الإف بي آي (FBI) منذ 9/11 لإجراء ما يطلق عليه تلطيفاً اسم "مقابلات طوعية". وبالمثل فإن آلافاً من الطلاب العرب رُحِّلوا ظلماً أو حُرموا من حق العودة إلى الولايات المتحدة. مثلهم مثل الحركيين الزنوج والهنود (الحمر) قبلهم، صار الناشطون العرب الأمريكيون يملؤون ملفات الإف بي آي (FBI) بوتائر تذكر بالكوانتلبروات-COINTEL PROSفي عقدي ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. مع أن جي إدغار هوفر تجاهل ببساطة وجود قواعد مراقبة لمضايقة حشد من

منظمات المعارضة وصولاً إلى تدميرها، فإن الإف بي آي (FBI) لم يعد بحاجة إلى استخدام أساليب غير قانونية على أصعدة مراقبة العرب وعرب أمريكا، احتجازهم، وإدانتهم، لأن القواعد التي أغفلها هوفر ذات يوم هي الآن مشروعة جميعاً.

ثمة مؤشرات عنصرية أخرى واضحة. منذ الآن باتت اللجنة الأمريكية - العربية لمناهضة التمييز (ADC) مثيرة لعدد من التظلمات المنفصلة ضد خطوط جوية اتحادية، أمريكية، وقارية على حالات تمييز منهجي ضد مسافرين عرب ومستخدمين ذوي أصول عربية. وكما يقول كريم شورا، فإن الاي دي سي (ADC):

> *عالجت ما يزيد على 60 تمييزاً من جانب أعضاء طواقم خطوط جوية عبر البلاد. من المؤسف أنه شائع في بلدنا الآن أن يتوقع المرء تعرض الناس، ولاسيما ذوي الأصول الشرق أوسطية أو الجنوب - آسيوية، للقاء مضيف طيران أو طيار منفعل يطلب منه أن يتبعه إلى خارج الطائرة بعد الصعود إليها. وما إن يصبح الشخص عند النفاث أو البوابة، حتى يتبلغ أنه غير مرحَّب به في هذه الرحلة لأن "الطاقم لا يطمئن إلى وجوده على متن الطائرة" أو لأن "أحد الركاب لا يحس بالأمان مع وجوده في الطائرة"* (11).

في أمكنة العمل، سجل ما يزيد على 688 عربياً ومسلماً أمريكياً شكاوى تمييز؛ كان الطرد هو الموضوع في 428 دعوى في

حين تعلقت الشكاوى الباقية بأشكال مختلفة من المضايقة بما فيها التنميط وإطلاق النعوت العنصرية[12].

ما من عربي التقيته إلا وكان متعرضاً لشكل أو آخر من أشكال التمييز أو المضايقة في الولايات المتحدة. كان أحد أصدقائي الأكثر حميمية، وهو طالب عربي من الشرق الأدنى، هدفاً لمداهمة بوليس هوليوودية الطراز في شقته الكائنة بنورمان الأوكلاهومية، لأن جيرانه، حسب إفادة البوليس، كانوا مقتنعين بأنه هو وزملاءه في السكن يتاجرون بالأسلحة. صديق آخر، مسيحي أردني، أوقف في مطار كندي لساعات لأن صليبه الذهبي، وهو حلية يحملها جل المسيحيين العرب، أثار الشكوك حول احتمال أن يكون إرهابياً متنكراً (من الواضح أن مراقبي الجمارك بالغوا في متابعة الأفلام التي يتجنب فيها المخالفون لفت الأنظار عبر ارتداء أزياء القساوسة). قبل بضع سنوات حُرمتْ زوجي التي تحمل لقب حسين من وظيفة واعدة لأن رب العمل الافتراضي توجس من احتمال كونها على علاقة ما بصدام. فيما عدا أنماط التمييز هذه، يتعرض العرب باطراد لنعوت مهينة مثل **رأس أسمال بالية، رأس منشفة، جوكي إبل، هر بوادي، وزنجي رمال**؛ وقد اشتهر رونالد ريغان بانتقاداته الشديدة لـ "فساد الأخلاق"، "الخصومات القبلية القديمة"، "اللاعقلانية"، و"الحقد المرضي" لدى العرب[13].

ما أهمية هذه الأمثلة إضافةً إلى أغراضها الإعلامية؟ للإجابة عن هذا السؤال يتعين علينا أن نعود إلى الدور الذي يضطلع به المحافظون الجدد في مَفْصَلة عنصرية معاداة العرب

ودور الجامعات بوصفها منطلقاً للحوار حول الأسلوب الذي يجب اعتماده في التعامل مع العرب فكرياً. مقبول في الولايات المتحدة اليوم التعبير عن عنصرية معاداة العرب لأن مثل هذه العنصرية تسهّل على الحكومة الأمريكية التدخل في الدول العربية ولأن هناك خوفاً من العرب (العنصرية دائمة الارتباط بالخوف) يسوغ فرض التشريعات غير الدستورية على الشعب الأمريكي. وإذا نظرنا إلى التاريخ الأمريكي، فإننا نرى بوضوح أن قادة أمريكيين يستغلون أي ذريعة يمكن تصورها لتوسيع صلاحياتهم فيما يخص شؤون المواطنين؛ أن الحكومة الأمريكية تحصل على ذريعة بالغة اليسر لتوسيع سلطتها الداخلية طوال مدة بقاء عدد كبير من الأمريكيين ينظرون إلى العرب إما بخوف أو باستهجان. والمحافظون الجدد يحرصون على استثارة ظاهرة دورية يصبح فيها العرب، مثل الزنوج، الهنود (الحمر)، والشيوعيين قبلهم، موضوعات خوف يجري نشره لخلق الواقع الذي يخشاه الأمريكيون بالذات.

يضاف إلى ذلك أن المحافظين الجدد نجحوا في اجتراح سلسلة من المقولات الفكرية التي تقطع على العرب طريق المبادرة إلى التعبير عن حساسياتهم السياسية أو الثقافية دون التعرض المباشر للاتهام بالعداء لأمريكا، أو بمعاداة السامية، والأخيرة أكثر احتمالاً. إذا كانت الإيديولوجية السياسية، كما أكد باحثون عريقون عراقة لوي ألتوسير، ناحية حاسمة من نواحي هوية المرء، فإن العرب يقدمون أنموذجاً للبقاء الأبدي عند العتبة، على التخوم. وإذا كان مستحيلاً، وفقاً للمزاج الذي نجح المحافظون الجدد في ترسيخه، أن يكون المرء وطنياً ومعارضاً في الوقت نفسه لنزعة

المغامرة الأمريكية في العالم العربي وللاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، فإن العرب، إذن، منشقون، جديرون بالمراقبة، بالاحتجاز، أو بالترحيل. والأهم هو أن العرب يتعرضون حتماً، في هذه الصياغة، لفقدان القدرة الفردية والجماعية لأننا نتعرض لعملية التحويل إلى مجازات سجالية تشي بالخطر والشبهة. والتعبير الثقافي ليس استثناء من هذا الواقع، لأن أدوات العرب الثقافية - الكوفيات، الجلابيب، الموسيقا، السُّبَحات - متوفرة على نطاق واسع لدى وسائل الإعلام الجماهيري وقد صارت رموزاً للعنف، البربرية، والإرهاب. وخطاب التيار الرئيس الأمريكي مبني بطريقة تجعلنا آلياً، إذا ما أقدم العرب على التعبير عن أي ملمح من ملامح هويتنا، نذكر بالإرهابي غير المحدد ولكن القابل للتعرف عليه.

العرب والجامعة الأمريكية.

جميع النقاط التي فَصَّلْتُها أعلاه تضطلع بدورٍ كبير في تحديد أسلوب تصرف العرب بوصفهم طلاباً ومدرسين في الجامعات الأمريكية. من الصعب جداً، بكثير من البساطة، أن يكون المرء عربياً في الأوساط الأكاديمية الحالية. يبقى العرب هدف قدر استثنائي من العنصرية في المجتمع عموماً، غير أن المرء ميال لأن يتوقع وجود نوع من البيئة المريحة التي تساعد الطلاب والأساتذة العرب على الازدهار في المدن الجامعية التي يفترض فيها أنها متنورة. العكس هو الصحيح، في الحقيقة. ذلك لأن أشكال العنصرية الاستثنائية التي يتعرض لها العرب هذه الأيام في

المجتمع الأمريكي تؤدي عملياً، كما يتعين علي أن أجادل، إلى إجبار عدد كبير من الطلبة والأساتذة على تبني عنصرية معاداة العرب جراء نجاح المحافظين الجدد في زرع الخوف فالمبادرة إلى اعتماد البراغماتية لترسيخ ذلك الخوف أو جعله دليل حصافة وفطنة، من ناحية، ولأن تأثير المحافظين الجدد في الخطاب الشعبي يفعل فعله في جماعات الطلبة، الآباء والأمهات القلقين، والأساتذة الناشطين أو الحركيين من ناحية أخرى.

دعونا نركز للحظة على "الأشكال الاستثنائية للعنصرية" التي ألمحت إليها قبل قليل. أرجو أن أكون، عبر هذه النقطة، قد بينت أن الوجود المجرد للعرب بوصفهم كياناً ثقافياً وسياسياً يكفي لغرس بذور العنصرية في قطاعات معينة من الجمهور الأمريكي (نفس القطاع الذي يرى وجود الزنوج أو الإسبانيين، مثلاً تحدياً لهويته القومية). وهذا النمط من العنصرية ليس شائعاً في الولايات المتحدة وحسب، بل هو جزء عضوي من النزعة الحتمية البيولوجية ذات الأهمية الحاسمة جداً في تشكيل الخيال الأمريكي الطاغي: جملة الرموز الثقافية تتحول بصرياً أولاً وجدالياً بعد ذلك، على أيدي العنصريين، إلى دلائل تخلف ودونية، بمساعدة بيانات ناشرة للرعب أو علمية زائفة عادةً. فحين بادر الانتروبولوجي الفضائحي ايلس هردليكا، مثلاً، إلى الانقضاض على قوم آنشينابه أوائل القرن العشرين، أفتى بأن الشعارات القبلية إن هي إلا دليل عقول متخلفة (قاصداً بالطبع تخلفاً ثقافياً)[14]. تماماً كما قام النائب كوكسي باستحضار الشعارات العربية للدلالة على البؤس الأخلاقي والثقافي. في المثالين كليهما، كان هردليكا وكوكسي يتعاملان مع

جمهورين متعرضين لمواقف عنصرية بحاجة إلى نوع من التسويغ البصري أو المادي.

تبقى عنصرية معاداة العرب، مع ذلك، أكثر تمييزاً (دون أن تكون فريدةً بأي من الأحوال) لأنها شديدة التأثر بظواهر سياسية، مثلها، حتماً، مثل الأساليب التي يعتمدها العرب في الرد على العنصرية. لعل الأهم هو أن العنصرية المعادية للعرب كثيراً ما ترتبط، في الخفاء كما في العلن، بنزعة المغامرة الإمبريالية، ولاسيما باستيطان إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة. وحين يبادر المحافظون الجدد إلى تقديم الدعم لبرنامج الاستيطان الإسرائيلي (وهو ما يكثرون من فعله)، يكونون، آلياً، منخرطين في ذلك النوع البشع من العنصرية التي تتسبب بمقادير غير قابلة للتصور من المعاناة البشرية، لأن المرء لا يستطيع تسويغ سرقة ونهب أراضي السكان الأصليين وممتلكاتهم دون العمل في الوقت نفسه على إقحام الثقافات في مقولات زاخرة بالقيم (مثل مقولات المتحضرين مقابل غير المتحضرين، الجديرين مقابل غير الجديرين، أصحاب المواهب مقابل المتخلفين). لذا نجدنا في مواجهة عنصرية دانييل بايبس أو ستانلي كورتز، اللذين لا نسمعهما عموماً يقولان أشياء يمكن وصفها بالعنصرية مباشرةً - على النقيض من بل كوترل أو جون كوكسي، وقد فعلا .. كلما ظهرا على شاشات وسائل الإعلام دائبين على الإشادة باغتصاب إسرائيل للأراضي الفلسطينية. لهذا السبب، تظل عنصرية معاداة العرب، مثل العنصرية المضمرة الموجهة ضد الأقليات الأخرى، أكثر خطراً، من نواحٍ كثيرة، من

العنصرية الجماعية، المباشرة، لأن طبيعتها المضمرة أصعب على الاكتشاف فالشجب.

إن العرب شديدو الهشاشة أمام العنصرية المضمرة جراء التماهي الفلسفي شبه الكامل بين إسرائيل والولايات المتحدة. فمعارضة إسرائيل بأي صورة لا تعني مجرد المخاطرة بتلقي وصمة اللاسامية، بل وتعني الوقوف في وجه الحضارة، التقدم، والله نفسه، حسب القناعات التي غرسها المحافظون الجدد في أذهان الأمريكيين. ونظراً لتاريخ أمريكا الطويل والعنيف في ميدان الاستيطان واغتصاب الأرض، يبدو حضور إسرائيل المدجج بالسلاح في فلسطين أمراً طبيعياً لدى عدد كبير من الأمريكيين، الذين يجدون ثقافة إسرائيل المغربنة قابلة للفهم (بل ومطمئنة أحياناً). أما استيطان إسرائيل فيعده أكثر من 60 مليوناً أمريكياً، استناداً إلى تفسير الكتاب المقدس، أمراً ضرورياً. وفي هذه الحالة تكون عنصرية معاداة العرب جزءاً من العبادة. وإلا فإن جزءاً كبيراً من العنصرية المضمرة التي يعاني منها العرب ذات علاقة بما يمكن أن يطلق عليه اسم بقايا كولونيالية - أي، انتعاش لغة كانت مستعملة في أوج الحركة الاستعمارية الأوربية (لغة تمت استعادتها، ويا للغرابة! حرفياً تقريباً، من قبل إدارة بوش خلال الأشهر التي مهدت لغزو العراق).

استناداً إلى هذه الوقائع يعيش جُل العرب في جامعات أمريكا في فضاءات متناقضة وإشكالية: فأي أكاديمي عربي (في قسم العلوم الإنسانية، مثلاً) محروم حتى من مجرد الكلام بصوت

مرتفع. والأكثر من ذلك، أن مجرد تعليم الطلاب تاريخ العالم العربي سبب كافٍ لإثارة فضيحة مجلجلة. وأساتذة الجامعة الشباب مثلي يتزايد يقينهم باطراد أن فرص عملهم مهددة بوظيفة الكلام البيولوجية المجردة. أحياناً، يبدو زملاؤنا وإداريونا أكثر حرصاً على الممارسات الظاهرية للدبلوماسية من اهتمامهم بالتثقيف المشروع بجملة الوقائع الاجتماعية لعرب أمريكا والشرق الأدنى. وبعض هذه المشكلات نشأت، كما يقول ستانلي فِشْ، بسبب نجاح المحافظين الجدد في إقناع "الجمهور الأمريكي بتبني توصيفهم البيئة الأكاديمية" على أنها "بؤرة التطرف (الثورية) واللامسؤولية التربوية حيث تُبدد الدولارات، يُنشر الهراء، يتعرض الطلاب لعمليات غسيل الأدمغة، لا يُحْتَرم الدين، وتُحتقر الوطنية"[15].

تأبين إدوارد سعيد

كانت ملاحظة فِشْ ذات علاقة بالطريقة التي تعاملت بها مطبوعات محافظة جديدة (يفترض أنها عائدة للحزبين كليهما، مع كل الأسف) مع وفاة إدوارد سعيد. فحين قضى الناقد الأدبي والثقافي البارز بسبب سرطان الدم في أيلول/ سبتمبر 2003، بات أوضح من أي وقتٍ مضى مدى نجاح عمله الواسع في ميدان النقد الثقافي والتعليق السياسي في استقطاب القراء وفق توجهات إيديولوجية قابلة للتكهن. من المؤكد أنه نادر أن يحظى أي أكاديمي بتأبين واسع في مطبوعات لا علاقة لها بالعالم الأكاديمي في عصر بات فيه الأكاديميون ذوي شهرة محدودة في أفضل الأحوال. ومع ذلك، حين يموت الأستاذ الأمريكي النادر المعروف على نطاق

واسع خارج العالم الأكاديمي، يتم الكلام عن وفاته بنوع من الاحترام وتسليط الأضواء على الماضي اللائقين بأي نجم انتهت حياته. لم يحصل ذلك مع إدوارد سعيد. أطلقت وفاته طوفاناً من الهجمات السجالية الصادرة عن عدد كبير من الصهاينة والمحافظين الجدد، الجاهلين، عادة، لسياسة سعيد الفعلية واللائذين بقدر فضائحي من التشويه والتزييف.

مع أن سعيداً حظي بالتحليل في مجلات أكاديمية مثل **باوندري 2، أَلِفْ، وسوشال تكست**، فإنني سأركز هنا على الطريقة التي استُقبلت بها وفاته في وسائل الإعلام الشعبية المختلفة. في هذه الوسائل أدت الوفاة إلى إنعاش الانقسامات القديمة بين اليسار المؤيد لفلسطين، التيار الرئيس الغامض، واليمين الصهيوني. تمثلت النتيجة بتكرر إضفاء صفة الأسود على سعيد بوصفه نجماً أيقونياً ساطعاً من جهة، كما تكرر أكثر إلباسه ثوب الشيطان بوصفه إرهابياً من جهة ثانية. التعليقات على رحيله جاءت في أنماط مطردة: وسائل إعلام التيار الرئيس الأمريكي قدمت عموماً رسائل متعاطفة غير أنها حرصت على إرفاق أي إطراء بالتحذير من نقد سعيد الفعال لإسرائيل (الكُتّاب أنفسهم ينسون عادة نقد سعيد الفعال للقادة العرب)؛ المنابر اليسارية - الليبرالية الشبيهة بـ **تيكون** لم تكن مختلفة كثيراً عن وسائل إعلام التيار الرئيس، فيما عدا ظهور بعض الكتاب اليساريين الليبراليين أقل أصالةً وصدقاً من النيويورك تايمز، مثلاً؛ أما المطبوعات العربية، العربية - الأمريكية، والمؤيدة لفلسطين فراحت تضفي الصفة الرومانسية على سعيد بماضوية فعالة؛ في حين حرصت مطبوعات المحافظين

الجدد على المبالغة في الحط من قدره، مشيرة إلى أن جميع العرب شركاء في إخفاقاته، ومذنبون معه. وسائل الإعلام الإسرائيلية اتبعت الأنماط نفسها حاذية حذو نظيرتها الأمريكية، مع قيام التيار الرئيس بإحلال الضبابية محل الاطراد، مبادرة اليسار إلى امتداح التزام سعيد بالسلم، ومسارعة اليمين إلى الحط من قدر سعيد دون تقديم أي دلائل داعمة لاتهاماته. إن الصحافة الإيرلندية والبريطانية قدمت، برأيي، أكثر المقالات المتوفرة باللغة الإنجليزية إنصافاً وتوازناً.

تقوم مطبوعات التيار الرئيس - تلك التي تتظاهر بأنها بريئة من أي برامج إيديولوجية - بتسليط الضوء على ردود الأفعال الأحادية الصادرة عن الصهاينة والمحافظين الجدد (وتغذيها أحياناً). فالترابط بين التيار الرئيس واليمين المحافظ الجديد يكمن، بالدرجة الأولى، في تشويش الرواية والحكم. في حين أن الكلمات التأبينية للشخصيات المثيرة للجدل تأتي على ذكر حقيقة أن هذه الشخصيات كانت إشكالية، فإن أكثرية الكلمات التأبينية التي قيلت عن سعيد تُصْدِر أحكاماً على سجالاته وصولاً إلى تقويمه على أنه كان مثقفاً ضالاً، بل ولا أخلاقياً أحياناً.

تحرص مقالة ريتشارد بيرنشتاين التفصيلية في **النيويورك تايمز**، مثلاً، على تجنب الحكم الصريح، غير أنها تفضي، عبر اختيارها للاقتباسات، إلى إقناع القراء بأن سعيداً لم يكن قادراً على إجراء البحوث العلمية غير السجالية[16]. وتقدم **الواشنطن بوست** بياناً مشابهاً، وإن أكثر إيجازاً، تحت عنوان "موت إدوارد

سعيد الناطق باسم فلسطين"، وهو بيان مضلل يشي، نظراً لطغيان عنصرية معاداة العرب في الولايات المتحدة، بأن سعيداً كان من أنصار التفجيرات الانتحارية المتحمسين، بالنسبة إلى أكثرية القراء. أما **الكولومبيا سبكتيتور**، الصحيفة الريادية في مؤسسة سعيد منذ زمن طويل، فتصفه بـ "رجل كبير الأهمية وواضح عدم الكمال". ولا يلبث هذا الوصف أن يتكشف عن أنه أقل لطفاً بعد فقرة واحدة حين يصر المحررون على انتقاد مناصرة سعيد "التي لا تعرف معنى المساومة" لـ "قضيته الأثيرة: القضية الفلسطينية"، مشيرين إليها على أنها "خطيئته الكبرى"، التي أجبرته على الإخلال "بالتوازن الصحيح بين هوايتيه المفضلتين [البحث العلمي والحركية النضالية]"[17].

نشرت الصحافة الإسرائيلية مقالات أكثر توازناً، وهي الصحافة التي يمكن للمرء أن يقول عنها إنها كانت على الدوام على علاقة أكثر مباشرةً، وربما حميمية، مع القومية العربية مقارنة بنظيرتها الأمريكية. **فالجروسالم بوست** العائدة لروبرت مردوخ، وهي منبر النزعة التوسعية الإسرائيلية منذ زمنٍ طويل، نشرت زاوية رأي مثيرة من تأليف هيلل هالكين، الذي نجح في أن يفتري على سعيد ويعبر عن الإعجاب به في الجملة ذاتها: "في كتبه، كان مناوراً وداعياً؛ شخصياً، كان يبدو طبيعياً وذكياً" يا له من بيان شديد الحسم يتجاوز مظهر الـ "يبدو" لجمال سعيد الشخصي. يتذكر هالكين وجبة ضحوية تناولها في مطعم فاخر بمانهاتن مع سعيد بُعَيْد نشر كتابه الأخير **المسألة الفلسطينية**. ينعت هالكين ذلك الكتاب بـ "عدم الأمانة" ويدين "تشويهه المعهود للصهيونية

وإسرائيل"، غير أنه يبدو أنه استمتع بالحديث مع سعيد الذي "فوجئ" إذ وجده شخصاً محبباً: "ولأن آراءه كانت أكثر اعتدالاً في المطعم منها في كتاب **المسألة الفلسطينية**، توصلنا إلى اتفاق على أننا لو كنا مسؤولي شعبينا لاستطعنا جلب السلام إلى الشرق الأدنى"(18).

هذه المفارقة تبين بالتحديد سبب هذا القدر الكبير من سوء الفهم الذي يحيط كتابات سعيد، متيحة للمحافظين الجدد، في الوقت نفسه، فرصة أبلسته. فسعيد لم ينقلب فجأة إلى شخص ألطف أو أكثر اعتدالاً لمجرد لقائه إسرائيلياً؛ ولعل قصر نظر الإسرائيلي، المسكون بهوسه الصهيوني، هو الذي لم يتح له قط فرصة الاعتقاد باحتمال كون أي مؤيد لحقوق الإنسان الفلسطيني إنسانياً فعلاً بدلاً من أن يكون إرهابياً متعطشاً للدماء حسب الصور النمطية السائدة. قد يكون هالكين ضد استخدام صفتي "الذكاء" و"الإتقان" لوصف أحد الناشطين الفلسطينيين؛ وبالتالي فهو غير قادر على تفهم آراء سعيد المركبة في **المسألة الفلسطينية**، التي، حسب تقديري، لم تكن مختلفة عما طرحه سعيد مع هالكين في حوارهما (لعل إحدى ميزات سعيد المعروفة هي ميزة الاتساق والاطراد اللافتين).

يتجلى النمط نفسه من التناقض في مقالة أقل اتصافاً بقصر النظر نشرها هارفي بلوم في **الجروسالم ريبورت**. فبلوم هذا الذي يسجل أنه "لا يستطيع تبني النظرية التي تقول إن إدوارد سعيد قاطع طريق"، إلا أنه يتساءل عن عدم استعداد سعيد لتأييد حل

قائم على نشوء دولتين للصراع الإسرائيلي - العربي إلى أن "كشفت الانتفاضة الثانية عن أنه غير قابل للتطبيق". وعلى الرغم من أن بلوم معجب بثقافة سعيد وعمله السياسي، فإن قوله إن سعيداً رفض حلاً قائماً على دولتين إلى وقتٍ قريب يشي بجهلٍ لافت. خلال مجمل حياته العملية، ظل همّ سعيد الوحيد بشأن حل الدولتين متمثلاً بإمكانية تحول الإسرائيليين والفلسطينيين إلى كيانين منعزلين أحدهما عن الآخر، وهي إمكانية تُعد متعذرة. في السنوات التي سبقت وفاته، محض سعيد تأييده لدولة ديمقراطية ثنائية القومية، ملاحظاً أن المستوطنات أكثر تجذراً من أن تُفكك واقعياً. تضفي قراءة بلوم الخاطئة لسياسة سعيد إلى تقويض إعجابه، كما يتضح من ختام مقالته، حيث يبين، موجهاً كلامه إلى سعيد، أن "هذه العيوب ليست، فيما أرى، جزءاً بسيطاً من تركتك"[19].

بالعودة إلى الصحافة الأمريكية، قد يكون أحد تأبينات سعيد الأكثر إرباكاً متمثلاً بذلك الذي نشرته تيكون بتحرير مايكل ليرنر. حاذياً حذو نمط التيار الرئيس القائم على امتداح سعيد دون إهمال انتقاد جملة مواقف لم يسبق لسعيد أن أيدها قط بالفعل في الوقت نفسه، يقول ليرنر: "ما أكثر ما كنا نتمنى أن يتمكن سعيد من التعاطف مع معاناة اليهود الأوربيين وإدراك حقيقة أن عودتهم إلى المكان الذي يرونه وطناً قديماً لأجدادهم لم تكن حركة استعمار استيطاني غربية". وفيما بعد يزعم ليرنر أن "[سعيداً] لم يقدم قط على اتخاذ خطوة الاعتراف بأن المقاومة الفلسطينية للهجرة اليهودية في السنوات التي كان فيها اليهود يحاولون الهروب من غرف الغاز الأوربية أو من معسكرات النازحين بين عامي 1945

و1948 كانت لا أخلاقية"[20]. من نواحٍ كثيرة، يكشف لوم ليرنر عن مدى نفوذ سعيد (سابقاً ولاحقاً)، لأن ليرنر يجعل سعيداً هذا مسؤولاً عن الأداة المفهومية للأخلاق الفلسطينية. فالإخفاقات المزعومة للأخلاق الفلسطينية عائدة، إذن، إلى إدوارد سعيد الذي لم يكن إلا فرداً. غير أن احتجاج ليرنر يبقى مضلِّلاً لأسباب مختلفة. لم يكف سعيد عن التعبير عن التعاطف مع يهود أوربا، ولاسيما في أثناء المحرقة، وقد اعترف بدولة إسرائيل، غير أنه لم يمنح اليهود امتياز امتلاك فلسطين. أما ليرنر فيؤيد حق اليهود الأجانب في الأراضي المقدسة قبل السكان الأصليين من العرب (في هذه المقالة وغيرها) مربكاً الاعتراف الدقيق بضرورات سعيد الأخلاقية.

ثمة وسائل إعلام أخرى وفرت تغطيات ذات شأن لأعمال سعيد الفكرية. وكما هو متوقع فإن الآيرش تايمز مع منشورات بريطانية مختلفة (**اللندن ريفيو أوف بوكس، ذه غارديان أنليميتد، ذه إيكونوميست**) نشرت مقالات تأبينية متوازنة ومتقنة. كما أن منشورات أمريكية عربية مثل الميزان، الجهاد، والانتفاضة الإلكترونية، طبعت تأبينات تكريمية، ماضوية. وهناك مجلات متخصصة مثل **البي إم إل إيه PMLA وذه كرونكل أوف هاير إديوكيشن**، نشرت بيانات لبقة وإن قامت الأخيرة لاحقاً بتمرير سلسلة من الرسائل الحانقة غير الصحيحة المستنكرة لسياسة سعيد. بادرت نشرة الإن بي آر NPR إلى استضافة عدد من الباحثين المسؤولين للتعليق على عمل سعيد. في أحد العروض، رد كورنل وست على السؤال الإجباري عن الإرهاب قائلاً: "لعل الشيء

المهم الذي يجب على الجميع أن يتذكروه هو أن إدوارد سعيد كان الإنساني العظيم الأخير..... وبوصفه إنسانياً كان منتقداً لجميع أشكال الإرهاب وصيغه، إلا أنه بقي شديد الحرص على السعي لإقناع الناس بضرورة التصدي النقدي لسائر أشكال السلطة، سائر صيغ العقائد الجامدة (الدوغما)، سائر أنماط النظام، جميع قوالب التزمت الأصولي والأرثوذكسية".

ربما يقوم وست بإماطة اللثام عن السبب الرئيس الكامن وراء حقد المحافظين الجدد الشديد هذا على إدوارد، ولاسيما بعد وفاته: إنها إنسانيته العلمانية، نزعته الإنسانية الأرضية. فبروزه مثقفاً جماهيرياً، شعبياً، نجح في صياغة ومفصلة قيم النزعة الإنسانية، كان مصدر تهديد وخطر مخيفين. يضاف إلى ذلك أن الرجل كان مصدر تهديد مضاعف بالنسبة إلى المحافظين الجدد الذين دأبوا على النظر إلى إسرائيل بوصفها شريكة لا يمكن الاستغناء عنها للإمبريالية الأمريكية. تماماً كما يحاول مايكل ليرنر إلقاء مجمل التاريخ الفلسطيني على كاهل سعيد، دأب المحافظون الجدد على تحويله إلى الرمز الـ (لا) أخلاقي للعنف الفلسطيني - في تصور مسيحاني غير عادي لا يكف عن تكرار مفصلة عنصرية من شأنها أن تكون مرفوضة في أي سياق داخلي آخر. وبالمقابل فإن مؤيدي حق تقرير المصير الفلسطيني كثيراً ما دأبوا، دون تبصر، على إلباس سعيد إهاب الأسود بوصفه الأيقونة الرمز لضرورة مقاومة الاحتلال.

بعبارة أخرى، ما لبث سعيد أن أصبح رمزاً متعدد الطبقات. بوصفه مثقفاً أكبر من الحياة نفسها، عُدَّ ممثلاً لطيف واسع من الآراء التي لم تكن تعكس، بالضرورة، حساسياته الخاصة، والتي كثيراً ما شوَّهَتْ مشروعاته السياسية والفكرية. ذلك هو السبب الكامن وراء تحول سعيد بنظر المحافظين الجدد إلى أنموذج مجسد للبربرية الفلسطينية غير القابلة للهداية والإصلاح. فمجرد رفض سعيد للإذعان لأي من الأصوليتين (الأرثوذكسيتين) الرئيسة أو المحافظة الجديدة في تعاملهما مع العالم العربي أدى إلى الحكم عليه بتشويه الصورة. لم يقرأ المحافظون الجدد كتابات سعيد إلا لالتقاط مقاطع مجتزأة وعزلها عن سياقاتها في محاولة يائسة وبائسة منهم لتأكيد التزامه المزعوم بالإرهاب.

في منابر عائدة للمحافظين الجدد، ومنها **الناشيونال ريفيو**، يزعم ديفد فوروم أن سعيداً ليس "ذلك الناقد الأدبي العظيم الذي يجعله معجبوه زيفاً" ثم يوجه اتهامه قائلاً: "إذا كانت الولايات المتحدة قد بوغتت في 9/11، فإن اسم إدوارد سعيد يحتل مرتبة عالية في قائمة المسؤولين عما حدث". وبعد ذلك يتابع: "ظل سعيد عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني - الحكومة النظرية للحركة الوطنية الفلسطينية - لسنوات. إذن، كان، أقله شكلياً، متورطاً في موجة الإجرام الإرهابية لياسر عرفات على امتداد ثلاثة عقود من الزمن"[21]. يسوق زيف تشافيتس اتهامات مشابهة في **النيويورك ديلي نيوز**، زاعماً أن هدف سعيد المتمثل بـ "إزالة إسرائيل" ساعد على توحيد "الفاشيين والشيوعيين". كذلك يؤمن تشافيتس أن كتاب **الاستشراق** "خدم قضية الجهاد أكثر من فوج أُسامات"[22]. يقوم

إدوار ألكساندر من الرابطة القومية للباحثين لاستحضار صورة المذابح الروسية؛ إن مساعدي سعيد "وجدوا مادة دسمة في تصريحات سعيد المصرة على الجهل والعنيفة فكرياً عن اليهود". وزاعماً أن سعيداً كان يعد المحرقة "نعمة كبيرة بالنسبة إلى اليهود". يدين ألكساندر "عداء سعيد الشديد لأمريكا" و"لاساميته المقنعة بقناع خفيف" ويؤكد أن سعيداً خصص مراجع "في موقع حركة المقاومة الآرية البيضاء"[23]. ثمة محافظون جدد بارزون آخرون، مثل دانييل بايبس، ديفد هوروفيتز، مارتن كريمر، نشروا مقالات تأبينية مشابهة.

هذه المزاعم واضحة المبالغة إن لم تكن مفعمة لؤماً، غير أنها طاغية في ثقافة التيار الرئيس الأمريكية لأنها تعزز الافتراضات التي يفرزها الخوف من الإرهاب. فتلك الافتراضات قائمة إلى حدٍّ كبير، على تصوير العرب متوحشين ومخلوقات دون البشر في وسائل الإعلام الشعبية وعلى ألسنة المحللين السياسيين. والأسئلة التي تطرحها مطبوعات التيار الرئيس مثل **الواشنطن بوست وكولومبيا سبكتيتور** عن أخلاق سعيد تضيّق الفجوة بين اليمين المتطرف والتيار السائد. وسعيد نفسه أصبح عامل توحيد يتعرض مؤيدوه للمزيد من العزل عن المحكمة الأمريكية التقليدية لأن المحافظين الجدد نجحوا في إعادة صياغة تلك المحكمة بما يشرعن عنصرية معاداة العرب المقيمة منذ عقود في الولايات المتحدة.

لاشك أن سعيداً سيُحلَّل وسيعاد تحليله مرة بعد أخرى لعقود من الزمن. فأنصار حقوق الإنسان لن يكفوا عن استحضار دأب

سعيد على الدعوة إلى أنسنة الفلسطينيين، فيما سيواصل المحافظون الجدد اقتطاع مقاطع مجتزأة من كتابات سعيد لإقناع الأمريكيين بأنه كان يؤيد تدمير إسرائيل. غير أن تراث سعيد في الخيال الشعبي سيكون، رغم هذا الاستقطاب، قادراً على التعالي فوق هذه المواقف التي تبدو غير قابلة للتوفيق فيما بينها، لأن سعيداً كان دائماً على صواب حين أصر على إدانة تطهير إسرائيل العرقي وعدم استعداد الطغاة العرب للحيلولة دونه. كانت إنسانيته أذكى من قدرة الكولونياليين على التصدي، بله القبول. وعلى أي حال فإن أولئك المهتمين بمصير الإنسانية يجب أن يؤمنوا بأن سعيداً كان على صواب. وإلا فلا يبقى للبشر حلم يتطلعون إليه سوى سياسة المحافظين الجدد الواقعية.

يبقى سعيد أنموذجاً لوضع العرب في الجامعات الأمريكية. وبما أن الثقافة العربية تُعد عموماً عنصر تهديد في المجتمع الأمريكي - وداخل الجامعات الأمريكية، استطراداً - فإن الأكاديميين العرب يشغلون فضاءً ضبابياً، بلا تسمية حيث الهروب من السياسة إلى الثقافة غير وارد، لأن السياسة حسب استخدام فانون للعبارة، مجبولة بالطينة التي تمكنها من الاستيلاء الاحتكاري على تمثيل الثقافة، وكثيراً ما تحول، بالتالي، دون النظر إلى العرب على أنهم بشر. لست غافلاً على الإطلاق عن حقيقة أن من شأن القول بضرورة معاينة "الثقافة" و"السياسة" بوصفهما مقولتين مستقلتين إحداهما عن الأخرى لأن تبادلاً داخلياً مستمراً بينهما يحدد كلاً منهما، أن يكون إشكالياً. سأقول، بدلاً من ذلك، إن العرب دائمو التعرض **للتسييس** بمعنى من هم ملوثون سياسياً؛

وبالتالي فإن ثقافتنا محتقرة حتماً بوصفها قائمة على العنف والفجاجة. باختصار، يبقى العرب مسيسين لإغراض سياسية (معارضة الصهيونية، نشاطات مناهضة الحرب، استنكار قانون المواطن وضوابط الهجرة) من ناحية، كما لأغراض يومية عادية (إعداد المتبّل والكبة، التسبيح، إطالة اللحى، التحدث بالعربية، قراء كتب بأحرف عربية!!) من ناحية أخرى.

في الرد على عنصرية معاداة العرب

خلال حياتي المهنية، طالبَ دراساتٍ عليا في البداية وأستاذاً الآن، أمضيت وقتاً طويلاً مع أعداد من الطلبة العرب في المرحلتين الجامعية وما بعد الجامعية. لدى التطرق إلى مشاعرهم حول الدراسة في الجامعات الأمريكية يتركز همهم الطاغي على العزلة. يحس الطلبة العرب بأنهم معزولون لأنهم دائمو القلق إزاء احتمال سماع عبارات مهينة عن العرب من آخرين طلاباً وأساتذة (وهو شعور تكرر تعثري به عشر سنوات طالباً، ومازلت أتعثر به أستاذاً). يضاف إلى ذلك أن الطلاب العرب (وخصوصاً الأجانب بمعنى من ليسوا متمتعين بنعمة الجنسية أو الإقامة الدائمة الأمريكيتين) لما بعد 9/11 يخافون الرد على العبارات المهينة خشية التعرض للمضايقة، الاعتقال، أو الترحيل.

مع أن أمريكيين كُثُراً (أمريكيين بيضاً بأكثريتهم كما أتصور) ربما سيسارعون إلى الاستهزاء بهذه المخاوف عادّينها من صنع عقدة الشعور بالاستهداف أو نظريات المؤامرة، فإن ارتياب الطلاب العرب من احتمال بروز مشكلة إذا ما أقدموا على التعبير صراحةً

عن السياسةالعربية - أو حتى بادروا إلى إظهار رموز دالة على الثقافة العربية - مبرر تماماً. ففي الأشهر التي أعقبت 9/11 جرى ترحيل مئات الطلاب العرب دون سبب. أما عن الطلبة من عرب أمريكا، فقد تعرضوا للمطاردة المتواصلة من قبل الإف بي آي (FBI) والمعاملة من منطلق الشبهة من جانب الزملاء والأساتذة. وسوء المعاملة هذا شمل مئات حالات الاعتداء الجسدي أو تخريب الممتلكات. ومهما يكن، فإن الخوف من تدخل الحكومة في الجامعات أصبح أكثر من مجرد تخمين عندما أقدم الإف بي آي، في شباط/ فبراير 2004، على التحقيق مع جامعة دريك في آيوا حول معلومات عن نشطاء مشاركين في ندوة مناهضة حرب عقدت في المدينة الجامعية. ثمة ندوة لا علاقة لها بالسياسة عن سابق تصميم وإصرار بعنوان "الإسلام والقانون: مسألة العلاقة بين الجنسين" في جامعة تكساس في شباط/فبراير 2004، أيضاً، عطّلها محققون من الجيش كانوا يحاولون جمع معلومات عن المنظمين والمشاركين. ونظراً لطابع الندوة اللاسياسي يمكن للمرء أن يفترض أن كلمة "إسلام" بدت مصدر تهديد بحد ذاتها. وبالتالي فإن المرء مضطر لأن يفترض بأن المسلمين جميعاً مصادر تهديد بطريقة أو أخرى بنظر الرسميين بقطع النظر عن كون المضمون سياسياً أو شخصياً. كذلك تحدثت آمي غودمان من **الديمقراطية** الآن عن اختراق واسع للإف بي آي لجماعات أنصار السلم في المدن الجامعية في سائر أرجاء البلاد، بما فيها جماعات إما مؤلفة من عرب أو مهتمة بشؤونهم. ومن المعروف لدى القاصي والداني أن الإف بي آي دأبت على مراقبة واختراق المنظمات العربية في المدن

الجامعية وخارجها منذ عقود. (لعل كتاب برايان غليك **حرب في الوطن** مدخل جيد عن تكتيكات تسلل الإف بي آي)[24].

نظراً لأن انتهاكات الإف بي آي واختراقاته موثقة جيداً في أمكنة أخرى، أجدني ميالاً إلى التركيز على ذلك النمط من العنصرية التي كثيراً ما يعاني منها الطلاب العرب وكيف يستطيع الأساتذة أن يؤثروا إيجابياً في الظروف التي تتيح للعنصرية فرصة الوجود. في مناقشات كثيرة مع طلاب عرب لدى جمع مواد لهذا الفصل، سمعت على نحو متكرر عن شتائم عنصرية، أجواء دراسية غير مريحة، أضاليل، جهل وتشهير. وكل هذا يبقى قليلاً مقارنة بما تحدث عنه العرب عن سلوك زملائهم الطلاب العنصري. ومع أن شرعية الشهادة الشفهية مثيرة للشك لدى العديد من اختصاصيي العلوم الإنسانية والاجتماعية، فإنني لا أستطيع تجاهل فيض الحوادث التي تكررت أمامي على امتداد السنين والتي تكشف عن تكرر مزعج لعنصرية معاداة العرب، كما لا أستطيع إغفال تجاربي الخاصة، التي كثيراً ما تؤيد الحوادث التي نُقلت إلي وتشي، بالتالي، بعنصرية تتجاوز حدود الاختصاصات والفروع الدراسية وتتعالى عليها.

لعل أكثر الشكاوى التي سمعتها تكرراً هي تلك المتحدثة عن تلاوة القوائم. بعض المقررات المتركزة على مختلف جوانب الثقافات والسياسات الشرق أوسطية تخصص حصرياً أو على نحوٍ طاغٍ نصوصاً كتبها مؤلفون غير عرب وغير مسلمين. هذه الظاهرة لا تعني عنصرية من جانب الأستاذ مباشرة أو مداورة (وإن لم تكن

تقطع الطريق عليها بالتأكيد). لعلها، بالأحرى، إشكالية لأسباب مختلفة، يلقي كل منها بعض الضوء على أحد العناصر الاجتماعية الكامنة في العنصرية: إنها تجرد العرب من الشرعية عبر افتراض أنهم مفتقرون إلى القدرة على تمثيل ثقافاتهم وسياساتهم بذكاء (قدرة متأصله، على ما يبدو، في أهل الغرب)؛ إنها تنقل التأكيد من دائرة الدراسة إلى موقع الكلام؛ إنها تتمخض عن وعي زائف قائم على رفض التصدي الصحيح للقضايا المطلوب فحصها بالذات؛ وإنها تفضل النظرة الغربية إلى جملة الضرورات الاجتماعية - الثقافية المحلية. ومهما يكن فإن جميع الأساتذة الذين يدرّسون مقررات عن العالم العربي مستندين إلى نصوص كتبها، حصراً، مستشرقون عرب أو غربيون يقتربون من خطر تقليد السيرة غير الحميدة للدكتور كليرنس في كتاب **قاتل الهنود** (الحمر)، تأليف شيرمن الكسي.

تتمثل الشكوى الرئيسة الثانية بوفرة التعليقات الغبية أو الجاهلة الواردة عن العرب على ألسنة الطلاب والأساتذة على حد سواء. أحد الطلبة قام، مثلاً، برواية شاهد عيان لقصة البدو الذين يدفنون المواليد في الصحراء. طالبة أخرى لاحظت أن أستاذاً صهيونياً رفض مخاطبتها في أثناء المناقشات داخل غرفة الصف. أنا أيضاً سمعت عدداً مخيفاً من الشكاوى عن التغذيات الراجعة السلبية على الأوراق المنحرفة عن المعتقدات الاستشراقية الجامدة (الدوغمات) الراسخة. أتذكر بوضوح شديد أن مقرراً جامعياً انحدر فيه النقاش حول الطيب صالح إلى درك استكشاف البؤس الأخلاقي الفطري لمصطفى سعيد. ومن المشكلات الأخرى يمكن

الإتيان على ذكر العزل، التهميش، والتهويل. من شأن أي نمط عام من أنماط عنصرية معاداة العرب في الجامعات الأمريكية أن يتميز بالسمات التالية:

- أحياناً تبقى مكتومة، وتترتب لا على ما يقال ببساطة، بل على ما يبقى مسكوتاً عنه.
- إنها صامتة، لا تظهر إلا في القوائم، الخرائط، والأفلام.
- تظهر في النعوت العنصرية مثل **زنوج الرمال وذوو الرؤوس الملفوفة بالأسمال.**
- تشجع الأساتذة على تجنب الطلبة العرب أو إهمالهم خوفاً من احتمال تحديهم لروايات أساتذتهم.
- تعول على الاستخدام غير النقدي لكلمة **إرهابي** (فضلاً على الإفراط في استعمالها).
- تعول، دون معرفة الأستاذ الواعية في الغالب، على مفاهيم مبتذلة مستمدة من الحتموية البيولوجية.
- تتمخض عن تعميمات كاسحة أو عن نوع من الجوهرة التبسيطية.
- تنطوي على سلوك وصائي من جانب بعض الأساتذة الذين يبالغون في إبداء كرم تزويد الطلاب العرب بمعلومات أفضل عن مناطقهم وثقافاتهم الأصلية.
- تقوم بعزل الطلاب العرب وتجعلهم يحسون بعدم الارتياح أو كما لو كانوا معروضين للفرجة الدائمة، إذا كان الأستاذ يريد صوتاً

"أصلياً" لشرعنة روايته الخاصة. أو هي تتسبب بقلقٍ دائم، نظراً لأن الطلبة العرب دائمو الانتظار لهراء آخر عن أطفال مدفونين أحياء (احتمال وارد دائماً، للأسف).

أتصور أن بعض القراء لاحظوا عند هذا المنعطف أن سمات عنصرية معاداة العرب شبيهة، إن لم تكن مماثلة، لسمات العنصرية المواجهة ضد الطلاب الزنوج، الهنود (الحمر)، وذوي الأصول الإسبانية. السمات متماثلة حقاً لأنها خارجة من رحم السياقات نفسها المتميزة بالتضليل، الخطاب الكولونيالي، والوطنية المفرطة في تعصبها - مدعمة جميعاً، بالطبع، بالطغيان الذي لا يعرف معنى الرحمة من جانب المحافظين الجدد ومؤيديهم الأخلاقويين على مقررات العلوم الإنسانية. (لعل الهجمة الأخيرة هي شرعة الحقوق الأكاديمية لديفد هوروفيتز). ليست عنصرية معاداة العرب بعيدة، بأي حال، عن جملة الصيغ الأخرى الأعمق جذوراً للكراهية، التمييز، ورهاب الأجانب. تبقى عنصرية معاداة العرب في الولايات المتحدة، في الحقيقة، كما لاحظ رونالد ستوكتون، مشتقة في المقام الأول - بمعنى أنها ليست موجودة إلا لأن العنصرية كانت موجودة قبل وصول العرب إلى أمريكا الشمالية.

وما إبراز عنصرية معاداة العرب في هذه اللحظة إلا نتيجة نزوع قوي لتوظيفها طريقة ذرائعية لدعم تعليم أكثر اتصافاً بالحياد والتجرد. بتعبيرٍ أخر، ليس الخطاب الذي يعتمده المحافظون الجدد للمطالبة بتعليم أقل سجالية وانحيازاً داخل غرفة الصف، هو نفسه، إلا خطاباً منحازاً وسجالياً. فعنصرية معاداة العرب مشفَّرة،

إذن، وبعمق في صلب حروب الثقافات المستعرة اليوم. وحين يبادر الأساتذة إلى قبول الإذعان، بأي من الطرق، لضغوط من خارج نفوذ (المحافظين الجدد) عند إعداد قوائم القراءات والمحاضرات، ثمة فرصة مواتية للتعبير عن عنصرية معاداة العرب إما في الخفاء أو علناً لأن أحد الدوافع الخارجية، بين أخرى كثيرة، لدى ممارسي الضغط هو خنق أي حق عربي في تقرير المصير. تعالوا ننظر، مثلاً، إلى مثل هذا الاقتراح الصادر عن مارتن كريمر:

> *من الواضح على نحوٍ متزايد أن خطوات جدية يجب أن تُتخذ لتوفير التمويل لدورات في الدراسات الإسرائيلية. فموظفو الجامعات - الذين يتعين عليهم أن يحرصوا على صدقية مؤسساتهم الأكاديمية إضافةً إلى صورتهم لدى الجمهور - بحاجةٍ لأن يعرفوا متى يستطيعون التماس هبات كبيرة من متبرعين يهود، فهذا مجال يجب طرحه بوصفه أمراً ينتظر الدعم. وأعضاء الجالية اليهودية الذين هم مستعدون سلفاً لتقديم منح ذات شأن إلى عدد من الكليات والجامعات بحاجة إلى من يحضهم على دعم الدراسات الإسرائيلية في المدن الجامعية*[25].

قد يبدو منطق كريمر بريئاً، غير مؤذٍ، بنظر الأستاذ أو المراقب العابر الذي لا يهمه العالم العربي كثيراً. بل وقد يكون أمراً يتعين على أي هيئة تدريسية جيدة أن تدعمه، لأن الدراسات المتخصصة بمجالات معينة متعرضة لهجوم عنيف من جانب

اليمين. غير أن المفارقة الساخرة هنا هي أن السيد كريمر وزملاءه المحافظين الجدد هم الدائبون على شن الهجمات بالغة العنف على أي دراسة من هذا النوع لا تعزز مصالح الولايات المتحدة.

والأكثر حسماً، ينبغي التأكيد، هو أن كريمر حين يقول "دراسات إسرائيلية" يعني دراسات موالية لإسرائيل. يضاف أنه يستخدم العبارة وسيلة ليس فقط لإلغاء الدراسات الشرق أوسطية، بل لإبطال أو قمع أي تناول للعرب لا يحيلهم إلى التبعية الكاملة أو يختزلهم إلى صور نمطية بليغة. لعل ميدان الاختصاص الوحيد الذي قد يكون كريمر مستعداً لتأييده هو ميدان الدراسات الإسرائيلية لأنها، خلافاً لدراسات السكان الأصليين من التشيكانو، والأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية، تتوافق (أو يجب أن تتوافق) مع إطار السياسة الخارجية الأمريكية - أي مع نزعتي التدخل والإمبريالية الطليقتين. أما العرب فيراهم كريمر غير جديرين بالدراسة ما لم يبادر وصي صديق - شرط أن يكون صارماً أحياناً - إلى التحكم بتاريخهم، للحيلولة دون نجاح الرعاع في تطوير ما يكفي من الثقة التي تمكنه من الشروع الفعلي في التحدث باسم أفراده. يسوق كريمر مجازاً بلاغياً متزايد الشيوع: ليس دور الجامعات هو رعاية التفكير النقدي، بقطع النظر عما يكون ذلك، بل تعزيز صورة الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً والعمل مع صانعي القرار السياسي على تحويل الطلاب إلى مواطنين صالحين. ومثله مثل أكثر المحافظين الجدد، يكثر كريمر من تكرار استحضار العرب ومن ثم تشويه سمعتهم لتسويغ برنامجه أو جدول أعماله الذي يتعذر تطبيقه ما لم يتقاسم هو وجمهوره مقولة أن العرب

دوغمائيون (أصوليون) وخطرون[26]. كما لن يكون خطابه على هذا المستوى من الإقناع بالنسبة لأكثرية الأمريكيين ما لم ير الأخيرون العرب أنصاف برابرة أو أنصاف بشر - صورة يتكرر فرضها باستمرار في جملة المقولات الاختزالية المعتمدة لدى وسائل الإعلام الشعبية والمحللين السياسيين.

إذا اطمأن المرء إلى الاعتقاد بأن كريمر ومحافظين جدد آخرين سيبقون مهمشين لأن أي أستاذ جيد لن يصغي فعلاً إلى ما يقولونه، مما يحيجه إلى إعادة التفكير الجدي بمدى تأثير المحافظين الجدد في التوجه الأكاديمي الرئيس. انظروا، مثلاً، إلى مقالة في الكرونكل أوف هاير إديوكيشن بقلم نايل كرسل. يقول الأخير، شاجباً ما يطلق عليه اسم "كره المسلمين لليهود"، "إن من المفيد" من وجهة النظر النفسية (البسيكولوجية)، بناء صورة نمطية عملية لمعاداة السامية في العالمين الإسلامي والعربي. قد تكون الإيديولوجيا، بالنسبة إلى بعض الناس، ذات أهمية محورية، تمكّن هذه الشخصية المفتاحية أو تلك من العمل. أما بالنسبة إلى آخرين فهي أكثر هامشية، تضطلع بوظيفة نوع من التكيف الاجتماعي. وإيديولوجيا معاداة السامية تنطوي على طيف واسع من السيرورات الفكرية واللاعقلانية التي يمكن استخلاصها إيجابياً وعلى نحوٍ مثمر من منظور معرفي محدد"[27]. ليس هذا الاقتباس بحاجة إلى أي شرح فيما أرى. يكفي أنه يقول إن العرب قد يحسنون صنعاً إذا اتصلوا بقوم أنيشينابه للحصول على نصيحة حول كيفية معالجة ما بعد آليس هردليكا. جدير بالذكر أن من شأن اقتراح كرسل أن يزيد من عزلة الطلاب العرب، لأنهم ربما لا يلتحقون

بصفوف الكليات لعرض اضطرابات الشخصية والأحقاد المرضية الفطرية التي يعانون منها على بيض من محبي الخير لمعاينتها.

من وجهة نظر أساتذة عرب، لا شيء يبين طغيان العنصرية المعادية للعرب بالوضوح الذي تفعله السجالات الأخيرة الدائرة حول قسم الشرق الأدنى واللغات والثقافات الآسيوية (MEALAC) بجامعة كولومبيا. أواخر 2004، بادرت مؤسسة ضبابية تطلق على نفسها اسم مشروع داود إلى عرض فلم بعنوان **غير لائق بكولومبيا** يتهم أساتذة قسم ميالاك MEALAC بالتهويل في قاعات الدرس. زعم الفلم أن طلاباً يهوداً استُهدفوا من قبل أساتذة مؤيدين لفلسطين، متهمين بعدد كبير من المخالفات الأخلاقية. لفت الفلم أنظار وسائل الإعلام القومية التي بدت بأكثريتها على درجات متفاوتة من التعاطف مع معاناة الطلبة المزعومة. حتى اللحظة لم يكن رد رئيس كولومبيا لي بولينغر ملهماً، جديراً بالتعليق. بادر الرجل، دون التماس أي دعم شعبي قوي لهيئته التدريسية المتهمة، إلى تشكيل لجنة للتحقيق في مزاعم الفلم؛ استنتاجات اللجنة الأولية دحضت العديد من مزاعم الفلم إلا أنها شرعنت العديد من هواجسه بما فيها أن الأستاذ المساعد جوزف ماساد، هدف مشروع داود الرئيس، يقدم الدعاية بدلاً من المواد البحثية. (أرجو أن يكون ماساد قد عَدَّ هذه التهمة إطراء نظراً لأن تعبير "المواد البحثية المقبولة" لا يعني عموماً إلا نوعاً من تكرار التعصب القومي القديم قدم الزمن، وإن بمفردات أكاديمية متنوعة).

لا أجد أي جدوى في التوقف عند صحة ما ورد في **غير لائق بكولومبيا**، لأن من شأن مثل هذه المقاربة أن تشي بان الفلم يتجاوز

مجرد التصنيف في خانة "دعاية مفضوحة"، "احتمال غير وارد". لعل من المفيد أكثر الالتفات إلى معاينة جملة القوى الثقافية التي تضطر الناس إلى التعامل الجدي مع توصياته والحكم عليها أحياناً بأنها ذات قيمة. قبل كل شيء، يحرص مشروع داود، مثله مثل جميع محاولات المحافظين الجدد الرامية إلى اختزال التعليم العالي الأمريكي إلى شوفينية غير نقدية، على تلطيف مراميه اللاديمقراطية باستحضار نوع من الرغبة المزعومة في التشجيع على أجواء تعليمية متوازنة في قاعات الدرس. وعلى الرغم من أن "التوازن" يبدو هدفاً نبيلاً، فإنه ليس، في الحقيقة، إلا رغبة شديدة التسييس إذ لا يرمي إلا إلى استئصال موقف إيديولوجي معين لإبداله بآخر، بديل. ويفترض أيضاً، مَكْراً أو سذاجةً، أن المعرفة يمكن إيجادها بعيداً عن أي تقلبات إيديولوجية.

وهكذا فإن اعتماد "التوازن"، كما تقترحه منظمات شبيهة بمشروع داود، لن يؤدي بالفعل إلى ما هو أكثر من استبدال حزمة من الأفكار، هي ثمرة عقود من البحث في هذه الحالة، بحزمة أفكار مقابلة مجسِّدة لجملة العقائد الجامدة (الدوغمات) لدى إحدى الحركات السياسية. أما البحث عن الحقيقة الذي لم يسبق له أن كان ذا علاقة بالتوازن، فيبقى مشروعاً بحثياً أكاديمياً أكثر سلامة، ومن شأن أي استعراض لأعمال ماساد المنشورة أن يكشف، مثلاً، عن نوع من الإصرار الشديد على مثل ذلك البحث (يصح الكلام نفسه عن كتابات زميلَيْ ماساد في قسم الميالاك MEALAC حامد دَبَشي وجورج صليبا). في إطار الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، لا يفترض "التوازن" عادةً إلا مساراً مألوفاً: أي صفيق

يحاول استحضار وقائع تاريخية ثابتة (أو تجارب شخصية) تبين أن إسرائيل ليست دولة ديمقراطية أنموذجية إلهية جديرة بالعبادة الدائمة، مهتم بالانحياز والتحامل (كما لو أن دعم إسرائيل، مثله مثل أي موقف آخر، ينشأ دون انحياز). ثمة صليبيون محايدون، أبرياء من التحامل، يقومون، بدورهم، بممارسة الضغط على إداريي الجامعات والساسة لدعم مقررات متوازنة تجرد الفلسطينيين من الصفة الإنسانية وتدافع عن الأمر الواقع الإمبريالي. وأكثرية الأمريكيين، وهم شديدو الولع بمُثُل التوازن العليا بدلاً من التحلي بالشك إزاء ملابسات مثل هذا التوازن، يخفقون في رؤية المفارقات المرعبة التي يتسبب بها هؤلاء الصليبيون. (إنهم مضلَّلون أيضاً من قبل وسائل الإعلام التعاونية عن الخُلْدان (الجواسيس، الفئران العمياء) التي تدسها هيئات مشبوهة مثل مشروع داود في دورات الدراسات الشرق أوسطية، عن الدراسات البحثية الصارمة التي تتناقض مع الأسس الفكرية لمقرراتها البديلة، وعن جملة المبادئ العريقة للحرية الأكاديمية المنقوشة نحتاً في وثيقة التثبيت).

لا يعني "التوازن"، إذن، ما هو أكثر من صعود التاريخ الزائف واستئصال أي رواية تلقي الضوء على طوفان المظالم في فلسطين تاريخياً وفي الأراضي المحتلة راهناً، فماساد يجد نفسه باختصار، مقتحماً نار الجحيم لأنه يقول الحقيقة، فينتسب إلى المدرسة المحترمة لنزعة التطرق الصريح التي تسعى إلى تدمير أشكال الزيف الكامنة وراء المهرجانات القومية. وبسبب نجاح مشروع داود وأعوانه الكثيرين، لا يبدو أن أي حقيقة عن إسرائيل/ فلسطين ستُعلَّم منهجياً في الجامعات الأمريكية دون ضغط مصاحب من

جماعات ضغط غير أكاديمية تعمل لضمان بقاء قاعات التعليم الدرسية محتفظة بوظيفتها التقليدية أدوات نشر الدعاية الرسمية. أو يمكن القول، بقدرٍ أكبر من الوضوح: سيتزايد تعرض الأساتذة المهتمين بالحقيقة والحريصين عليها للتهميش على الرغم من حقيقة أن من شأن مسارعة مشروع داود وحاشيته إلى إعادة توجيه حركيتهم ضد الاستعمار الإسرائيلي بدلاً من الإصرار اليائس على إسكات أولئك الذين يدينون على نحوٍ مشروع وبدقة واقعية تواطؤ الولايات المتحدة مع جريمة التطهير العرقي الإسرائيلي، أن تكون أفضل وأجدى بالنسبة إلى هذا المشروع.

ليس هذا الوضع إلا تعبيراً فاضحاً عن العنصرية، مما يطرح تساؤلاً عن الرد المناسب الذي يتعين على المربين من ذوي الضمائر أن يتصدوا له به. من المهم، قبل كل شيء، التحلي بالحذر الدائم من أي رأي صادر عن اليمين - أو حتى من الوسط كما في مثال **الكرونكل** - يرمي إلى إحداث تغيير في المنهاج. ما من مرة إلا وكان مثل هذا الرأي منطلقاً من نوع من العنصرية المضمرة، المعادية إن تكن للعرب (وهي كذلك) فمعادية لأي من الأقليات السكانية الأخرى وخصوصاً الأفارقة والسكان الأصليين. وعلى الرغم من أن جوزف ماساد لم يطرد بعد من وظيفته التدريسية، فقد مُنع من تدريس أحد مقرراته الاختصاصية عن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني فجرى تقليص قدرته على ترجمة دراسته إلى مادة تعليمية. وسجنه في مقررات أقل تسييساً مثال صارخ على مدى قدرة أطراف غير ذات علاقة بالبحوث على إفساد الأجواء التي يتابع فيها الأكاديميون أبحاثهم التربوية.

ثانياً، مطلوب منا أن نوفر سياقاً لأفكار تبسيطية عن العنف العربي اللاعقلاني. يمكنني أن أتصور أن بعض العنف في العالم لاعقلاني، ولكن لمعظمه سياقاً محدداً (سواء أنظرنا إلى كل من السياقات على أنه مسوّغ أم لا). والعنف العربي يجري تقديمه، عموماً، بصيغة انتحاريين فلسطينيين، ولكن دون ذكر شيء عادة عن الاحتلال الإسرائيلي الوحشي الذي يكمن، مهما حاول الاعتذاريون تسويغه وتلطيفه، وراء البؤس الذي يدفع الشباب إلى التصرف بالانطلاق من اليأس. ليس هناك أيضاً أي ذكر ذي شأن لعلميات التطهير العرقي التي تعرض لها الفلسطينيون في 1948 و1967، ويتعرضون لها اليوم. بل وثمة قدر أقل من الكلام عن العنف المنهجي الذي يمارسه الجنود والمستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين، (هذا العنف الذي كان عدد ضحاياه أكثر من ضحايا التفجيرات الانتحارية). ومن أعمال العنف المتواصلة دفن الشيوخ أحياء، إطلاق النار بقصد القتل على الأطفال من مسافات قريبة، وضرب أحياء سكنية مكتظة بالمدنيين بالصواريخ. والكلام عن العنف العربي دون ذكر السياق إنما يوحي، كما يفعل نايل كرسل، بأن العنف فطري متأصل من ناحية وغير قابل للتفسير من ناحية ثانية.

ثالثاً، نستطيع أن نرفع أصواتنا غضباً حين يقترح المحافظون الجدد قلب الجامعات الأمريكية إلى مراكز لتدريب الطلاب على التعصب الوطني (هذا التعصب الذي ينطوي بطبيعته على قدرٍ واضحٍ من العنصرية المعادية للعرب في الولايات المتحدة). أعتقد بصدق أن على الأكاديميين أن ينشروا ويتحدثوا، عند الحاجة، عبر منابر غير بحثية إلى جماهير غير أكاديمية عن بحوثهم (أو

اهتماماتهم السياسية). أما مع الضغط الذي يمارسه المحافظون الجدد على الجامعات فنجد أنفسنا أكثر عزماً على التحدث مع أكبر عدد ممكن من الناس لأن المحافظين الجدد نجحوا، كما يقول ستانلي فِشْ، في إقناع الجمهور الأمريكي بأن بالجامعات باتت بؤراً موبوءة بالمتطرفين الدائبين على تحويل الشبيبة إلى جيل من دعاة التعددية الثقافية المعادين لأمريكا، على الرغم من أن الدراسات المتخصصة تبدو مزدهرة. يمكن أن يقال أن أساتذة الأقليات يكسبون المعركة حول المناهج، غير أن المحافظين الجدد واثقون من أن الضغط الجماهيري لن يلبث أن يضطر المشرّعين إلى إلزام إداريي الجامعات بتأييد مناهج تعليمية أكثر اتصافاً بنزعة التعصب القومي. واستناداً إلى هذه الإمكانية، سأبادر إلى تشجيع الأكاديميين على نشر مقالات وتعليقات في الصحف المحلية والتحدث مع الجمهور عن حروب البي سي حروب العصمة السياسية/ حروب الاستقامة السياسية/ الصوابية السياسية، الجارية على قدم وساق في الجامعات، لأن هذا الجمهور لا يسمع بأكثريته سوى طبعة المحافظين الجدد للثقافة الجامعية (وهو أمر مثير للسخرية لأن أكثر المحافظين الجدد بمن فيهم بايبس وكريمر، لا يقومون حتى بالتدريس في أي جامعات أمريكية). لا أجد أي غضاضة في التصدي بعنف لأي هجوم على صفي وعلى الأسلوب الذي أعتمده في التفاعل مع طلابي. وطوال بقاء الهجمات صادرة عن أناس لا علاقة لهم بالحياة الأكاديمية وبالتعليم يوجهون سهام انتقاداتهم من مراصدهم في مراكز البحث العائدة للمحافظين الجدد، ما من أستاذ متعرض للهجوم، المباشر أو غير المباشر، إلا

ويتعين عليه أن يبادر فوراً، ودون لحظة تردد، إلى التخلي عن المفردات النخبوية والمسارعة إلى الرد بلغة يستطيع الجميع فهمها (وقد أحسن ماساد صنعاً على هذا الصعيد على الرغم من أن قدرته على الوصول إلى وسائل الإعلام التعاونية محدودة).

أخيراً، ضروري أن يصبح أعضاء الهيئات التدريسية واعين لجملة الصعوبات التي يعاني منها الطلاب العرب. من المؤكد أن تلك الصعوبات ذات علاقة بالعنصرية في الثقافة الأمريكية عموماً، ولكن في قاعات الدرس بالجامعات أيضاً، كما أرجو أن يكون قد بات واضحاً من الأمثلة التي أوردتها أعلاه. أطالب زملائي المربين بإلحاح ألا يقوموا بإعادة خلق عنصرية معاداة العرب المخترقة راهناً هذا القدر الكبير من الخطاب السائد في الولايات المتحدة في قاعة الدرس، سراً أو علانية. شخصياً، لم يسبق لي قط أن شاركت في أي نقاشٍ وأنا في المرحلة الجامعية قبل التخرج. كنت دائم الخوف من التعرض لتهمة التطرف إذا ما عبرت عن التأييد للفلسطينيين أو تحديت أياً من القناعات المألوفة عن العالم العربي. وما أكثر ما كنت أغرق في بحر من الغضب والكآبة وأنا أسمع بأذني وَصْم أبي، ذلك المهاجر العربي اللطيف والمحب، ومعه عرب آخرون، بصفات العنف والإرهاب دون تمييز. لابد للأساتذة من أن ينتبهوا إلى أن من شأن مناقشات سياسية مسؤولة ظاهرياً عن العالم العربي أن تنقلب إلى منابر للتعبير عن العنصرية المعادية للعرب لا لشيء إلا لسوء بنية العلاقات الأمريكية - العربية؛ ونظراً لأن الولايات المتحدة تغلف مصالحها في الشرق الأدنى بمفاهيم وهمية وخاطئة عن تخلف العرب ودونيتهم، فإن تأييد السياسة

الأمريكية لابد له من أن يكون عنصرياً قلباً وقالباً (كما يحصل، مثلاً، عندما يطالبنا ساسة أمريكيون بان ندعم إسرائيل لأنها الدولة المتحضرة الوحيدة في الشرق الأوسط). بوصفنا مربين، نحن مطالبون بأن نضمن راحة جميع طلابنا، وهو أمر متعذر إذا كان الطلاب العرب سيظلون محكومين بأن يستمعوا إلى مناقشات متصلة لانهائية عن الإرهاب العربي دون أي تعليق أو تدخل من جانب الأستاذ (أو حين يكون الأستاذ نفسه هو المتهم). كذلك لا يستطيع الطلاب العرب أن يشاركوا في النقاش بفعالية إذا ظلوا مرعوبين من أن يوصموا باللاسامية أو بالعداء لأمريكا كلما حاولوا بسط وجهات نظرهم عن العالم العربي.

تلخيصاً: نقطة الهدف

دون أدنى شك تبقى عنصرية معاداة العرب نقطة هدف الحروب الثقافية في الجامعات الأمريكية. ولو اقتصر الأمر على مجرد حساب الوقت الذي يكرسه الأكاديميون والمعلقون السياسيون فعلاً لمناقشة موضوع العنصرية المعادية للعرب، لما عرف المرء قط هذه الحقيقة. ثمة آلية كاملة تم إيجادها لمكافحة أي تعليم يمكّن العرب أو يصورهم أناساً جديرين بالعيش خارج الوصاية الإسرائيلية أو الأمريكية. وهذه الآلية جيدة التمويل وأعلى صوتاً في الثقافة الشعبية الأمريكية منها في أواسط الأساتذة. ومن الواضح أن انقضاض المحافظين الجدد على المناهج الجامعية يجب أن يقلق سائر الأساتذة ممن ليسوا محافظين جدداً. لعل الأهم هو أنه ينبغي لإصرار المحافظين الجدد على تصنيع الخبراء أن يحظى

باهتمام خاص لدى الأكاديميين لأن تأثير خطباء هذا الفريق، خلافاً لتأثير جل الأساتذة، يتجاوز حدود الجامعات. إننا نتعامل مع أمة داست الحريات المدنية بسنابك قانون المواطن وتبدو موشكة على دوس هذه الحريات على نحوٍ أفظع بقانون المواطن رقم: 2 (DSEA). إضافةً إلى هذين القانونين تعرض الأمريكيون للعدوان بقانون كلير (CLEAR)، (إتش آر 2671)، الذي يمكّن السلطات المحلية من تطبيق قوانين الهجرة؛ من اعتماد أقراص ليفيس-LE VISالمدمجة التي تغالي في تعقب حركات الطلاب الأجانب؛ وتطبيق الإتش آر 3077، القانون الذي أوحى به المحافظون الجدد والذي أوجب إخضاع ميادين الدراسات الدولية لرقابة الحكومة. باختصار، إذا بقينا صامتين، فلن يكون الوقت الذي نصبح فيه جميعاً مطالبين بتقديم قائمة مقرراتنا إلى توم ديلاي لأخذ موافقته عليها. ذلك، باختصار، هو ما يتعين على العرب أن يفعلوه في التصدي لانتعاش الحروب الثقافية داخل الجامعات. إن التغافل عن عنصرية معاداة العرب أمر لا أخلاقي حقاً، ولكن القضية الملحة على نحوٍ أكثر مباشرةً هي أن من شأن غض النظر عن الدور الذي تلعبه هذه العنصرية في تسييس القاعة الدرسية الأمريكية أن يكون إمعاناً في تحقيق هزيمة الذات.